



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

كانون ثاني 2025

أبرز ما في العدد:

- أصدر كلا الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية تقديراتهما الأولية لتأثيرات الحرب على الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والعمالة في العام 2024.
- لا يزال المشهد الاقتصادي للعام 2025 غير مؤكد، والتقديرات عرضة للتغير. في حين منح اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة بصيصاً من الأمل، إلا أن التعافي رهن بصمود الاتفاق وتنفيذ خطة إعادة إعمار سريعة وفعالة. كما أن العمليات العسكرية الإسرائيلية الجارية حالياً في الضفة الغربية وعزل المدن والقرى عن بعضها تفاقم من حالة عدم اليقين وتزيد من المعاناة اليومية للفلسطينيين.
- يرمي قانون ضريبة القيمة المضافة الفلسطيني الجديد إلى إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي من خلال دعم التنمية المستدامة. ويسعى القانون إلى تمكين المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز العدالة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي، وتعزيز كفاءة تحصيل الضرائب.
- منذ شن الحرب على قطاع غزة، تضرر القطاع السياحي بشكل خاص، حيث انخفضت معدلات الإشغال الفندقية بنحو 84%، وانخفضت القيمة المضافة بقرابة 40%، وتجاوزت خسائر قطاع السياحة 326 مليون دولار أمريكي.

1- الأداء الاقتصادي في العام 2024 وتنبؤات العام 2025

وقد أدى التراجع الحاد في الاستهلاك، وما رافقه من حصار مفروض على قطاع غزة وقيود مشددة على الحركة في الضفة الغربية، إلى اضطرابات كبيرة في التبادلات التجارية. حيث انخفضت الواردات بقرابة 11%، وتراجعت الصادرات بنحو 13%. ونظراً لأن قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات بثلاثة أضعاف، فقد انكمش العجز التجاري الفلسطيني بقرابة 5.3%

كما وصلت البطالة مستويات غير مسبوقة في العام 2024، حيث ارتفعت إلى 51% مقارنة بـ 31% قبل الحرب. وقد حدثت هذه القفزة بالرغم من تراجع معدل المشاركة في القوى العاملة من 44% إلى 40%، ما يشير إلى أن عدداً أكبر من الأفراد في سن العمل باتوا لا يعملون الآن. وفي قطاع غزة، شارفت البطالة على 80%، مرتفعة من 53% قبل الحرب، في حين سجلت الضفة الغربية معدل بطالة بلغ 35%، وهو ضعف مستواها ما قبل الحرب.

1-1-1 تنبؤات العام 2025

بنى جهاز الإحصاء وسلطة النقد توقعات سيناريو الأساس على افتراض عدم حدوث تغير ملموس في الوضع السياسي. وتضمنت هذه الافتراضات فرض قيود مشددة على الحركة التجارية، وتوقف الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة بشكل شبه كامل، واستمرار حظر تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل، وتعمق أزمة المالية العامة. واستناداً إلى هذه الافتراضات، توقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني انتعاشاً محدوداً للغاية في العام 2025 بعد الانكماش الكبير الذي شهده العام 2024 والارتفاع المستمر في معدلات البطالة.

في 31 كانون أول 2024، أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية تقديراتهما الاقتصادية للعام 2024 وتنبؤاتهما للعام 2025¹ وتوضح الأرقام بشكل صارخ التأثيرات الاقتصادية المدمرة للحرب على قطاع غزة، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنحو 28% في العام 2024. وقد انكمش اقتصاد قطاع غزة نتيجة الحصار والقصف المتواصل بقرابة 82%. كما شهد الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية تراجعاً بنحو 28%، مدفوعاً بالتأثيرات المتعددة للحرب، وتشديد القيود الإسرائيلية بصورة متزايدة على الحركة والتجارة، وإيقاف غالبية العمالة الفلسطينية في إسرائيل عن العمل، والاقطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة الفلسطينية. وقد تأثرت جميع القطاعات الاقتصادية بالتباطؤ الاقتصادي، ولكن كان قطاع البناء والإنشاءات الأكثر تأثراً؛ حيث انخفضت القيمة المضافة لهذا القطاع خلال العام 2024 بقرابة 46%، مع تراجعها بنحو 38% في الضفة الغربية وتوقفها كلياً في قطاع غزة.

بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تراجع إجمالي الاستهلاك بزهاء 24% في العام 2024. حيث تراجع في الضفة الغربية بنحو 13%، ما يعكس سلوكيات التكيف والتكيف التي اعتمدها الأسر لمواجهة الأزمة الحالية. أما في قطاع غزة، فقد تراجع الاستهلاك بنحو 80%، حيث تركت القيود الإسرائيلية المشددة على المساعدات والحركة التجارية غالبية السكان بالكاد قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وبات السكان على شفير المجاعة. وأدى النقص الحاد في السلع الأساسية في قطاع غزة إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 227% في العام 2024، ما أدى إلى تأزم الوضع أكثر.

¹ <https://tinyurl.com/2m6aarun> و <https://tinyurl.com/2p978k5f>

البعض.³ وفي ظل مثل هذا السيناريو، سينكمش الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنحو 5.5% إضافية، وقد يرتفع معدل البطالة إلى 53%.

وغني عن القول إنه في وضع مضطرب كهذا تكون مصداقية التقديرات الاقتصادية منخفضة للغاية، وبطبيعة الحال ستختلف قيمها باختلاف الافتراضات التي استندت إليها. وبرغم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، لا يوجد ضمانات لاستمراره.⁴ فضلاً عن ذلك، ليس مؤكداً أن جهود إعادة الإعمار في غزة سوف تكون سريعة أو فعّالة. ويختلف وضع الضفة الغربية بشدة عن افتراضات سيناريو التعافي وإعادة الإعمار، والذي قد يمضي قدماً في قطاع غزة منفصلاً عن اقتصاد الضفة الغربية، الأمر الذي يجعل التعافي الاقتصادي الفلسطيني على النطاق الأوسع غير مؤكد إلى حد كبير حتى في ظل تحقق الظروف السياسية الأكثر ملاءمة.

ولكن مع اتفاق وقف إطلاق النار الأخير قد يصبح سيناريو الأساس غير وارد الحدوث.² فإذا صمد اتفاق وقف إطلاق النار، فقد يتبع كل من قطاع غزة والضفة الغربية مساراً مغايراً. الواقع في قطاع غزة رهن للسماح بدخول السلع والبضائع والتعبئة الكاملة والفعالة لجهود إعادة الإعمار. في المقابل، لا زال الوضع في الضفة الغربية صعباً للغاية. فقد فرضت إسرائيل قيوداً صارمة على حركة المواطنين في أغلب المدن والبلدات الفلسطينية منذ وقف إطلاق النار، كما شهدت الضفة الغربية ارتفاعاً حاداً في وتيرة عنف المستوطنين. ومن المتوقع أن يكون لهذه التطورات عواقب وخيمة على اقتصاد الضفة الغربية في المستقبل القريب. لكن إذا صمد وقف إطلاق النار في غزة وتوقف العدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية، ستسنع الفرصة لانتعاش الاقتصاد مجدداً.

لم يعرض جهاز الإحصاء هذا العام سيناريوها متفائلاً، بل وضع ما أسماه بسيناريو «التعافي وإعادة الإعمار». ويفترض هذا السيناريو انتهاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وما يرتبط بذلك من إجراءات في الضفة الغربية، والعودة تدريجياً إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت قائمة قبل العدوان على قطاع غزة، بما في ذلك توفر الضروريات المعيشية الأساسية وعودة اقتصاد الضفة الغربية لحالته قبل السابع من أكتوبر 2023.

بحسب السيناريو المتشائم، سيشهد الوضع السياسي مزيداً من التدهور وتضاعفاً في أعمال العنف، كما يحدث حالياً في الضفة الغربية. فالإلى جانب العملية العسكرية واسعة النطاق في محافظة جنين، أدت حملة القمع التي يشنها الجيش الإسرائيلي إلى تعطيل الطرق الرئيسية في مختلف أنحاء الضفة الغربية، الأمر الذي أدى فعلياً إلى عزل المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها

3 <https://www.bbc.co.uk/news/articles/ckg750zdr8o>

4 <https://www.israelnationalnews.com/news/402665>

2 <https://news.un.org/en/story/2025/01/1159251>

الجدول 1: التنبؤات الاقتصادية للعام 2025 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية

"المتشائم"		"المتفائل"		الأساس		سيناريو
سلطة النقد	جهاز الإحصاء	سلطة النقد	جهاز الإحصاء	سلطة النقد	جهاز الإحصاء	المصدر
10,545	10,007	11,835	12,665	11,035	10,653	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار - أسعار 2015)
-2.7	-5.5	9.2	19.6	1.8	0.6	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
-4.9	-7.6	6.7	16.9	-0.6	-1.7	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)
-8.5	1.2	10.5	24.6	2.9	6.7	التغير في إجمالي الاستهلاك (%)
-21.7	-	15.3	-	4.9	-	التغير في إجمالي الاستثمار (%)
53	53	42	43.3	49	49.2	معدل البطالة (%)
-5.5	-	33	-	8.1	-	التغير في العجز التجاري (%)
-15.1	-	23.6	-	4.2	-	التغير في الصادرات (%)
-9	-	29.6	-	6.7	-	التغير في الواردات (%)

2- قانون جديد لضريبة القيمة المضافة

حيث سيطبق الإطار الجديد معدلات مختلفة لضريبة القيمة المضافة بحسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وفق شرائح تدرجية تبدأ من 5%. ولم يتم الكشف عن معايير معدلات الضريبة المضافة القطاعية حتى الآن، لكن البيان الصحفي الصادر عن مجلس الوزراء أكد على أن السلع والخدمات الأساسية ستستفيد من معدلات الضريبة التدرجية في القانون، ما سيؤدي إلى خفض أسعارها ويخفف العبء المالي عن كاهل المواطنين.⁸ بالإضافة إلى ذلك، يتضمن القانون أحكاماً محددة للقطاعات الرئيسية، بما في ذلك التطوير العقاري، والمعاملات العقارية، والتجارة الإلكترونية، مع منح استثناءات وإعفاءات لـ «قطاعات حيوية». وتتوقع الحكومة أن يؤدي هذا الإصلاح إلى «تحول في المشهد الاقتصادي» بما يقدمه من دعم للشركات الصغيرة، وتحسين رضا الجمهور، وتعزيز التنمية المستدامة.

ولم يتسن بعد للخبراء الاقتصاديين الفلسطينيين دراسة القانون ومراجعته بصورة مستقلة، إذ لم ينشر

في 31 كانون أول 2024، صادق الرئيس الفلسطيني على قانون ضريبة القيمة المضافة الجديد، بحسب مشروع القانون المقترح من مجلس الوزراء الفلسطيني.⁵ ووفقاً لمكتب رئيس الوزراء، يهدف هذا الإجراء الإصلاحي إلى إنشاء إطار قانوني موحد لتنظيم ضريبة القيمة المضافة، وتعزيز العدالة الضريبية، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.⁶ يشمل القانون إجراءات جديدة لمكافحة التهرب الضريبي، بهدف تحسين عائدات الخزينة العامة - وهي حاجة ملحة للسلطة الفلسطينية التي تعاني من تراجع عائدات الضرائب المحلية بسبب التأثيرات الاقتصادية الكارثية للحرب وتصادم الاقتطاعات الإسرائيلية من إيرادات المقاصة.⁷

ومن أهم سمات القانون الجديد اعتماده نهجاً قطاعياً كبديل عن المعدل الثابت لضريبة القيمة المضافة والبالغ 16% والمطبق على كافة السلع والخدمات بأنواعها (باستثناء الصادرات المعفاة من الضريبة، والخدمات السياحية، والمنتجات الزراعية).

5 <https://www.wafa.ps/Pages/Details/110955>

6 <https://tinyurl.com/3pc82fk>

7 <https://www.bnews.ps/ar/node/24348>

8 <https://pmo.gov.ps/portal/news/Details/55745>

بالتهرب الضريبي والتحايل، ما قد يحفز النشاط غير الرسمي في الاقتصاد. وما يزيد من تعقيد هذه القضايا أن السلطة الفلسطينية ملزمة بضريبة القيمة المضافة بحسب بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية والذي ينص على أن معدل ضريبة القيمة المضافة الفلسطينية لا يجب أن يكون أقل من معدل ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل بأكثر من 2%.¹³ هذا يحد من قدرة السلطة الفلسطينية على وضع سياسة ضريبية أكثر مرونة، تراعي البيئة الفلسطينية، ومصممة خصيصاً للاقتصاد الفلسطيني.

3- إلغاء موسم الأعياد للعام الثاني

للسنة الثانية على التوالي، أُلغيت احتفالات عيد الميلاد في فلسطين في موسمها المعتاد، مما زاد من الضغط على قطاع السياحة الهش والمثقل أصلاً. فبعد أن بدأ القطاع بالكاد يتعافى من الركود الشديد الذي تسببت به جائحة كورونا في العام 2020، تدهورت مؤشرات أداء قطاع السياحة مرة أخرى.

في النصف الأول من العام 2024، انخفض معدل إشغال الفنادق في الضفة الغربية بنحو 84.2% مقارنة بنفس الفترة من العام 2023.¹⁴ وقد اعتمدت الفنادق بشكل كبير على السياحة الداخلية في رام الله والبيرة ونابلس وأريحا، حيث ظلت السياحة الدينية في بيت لحم والقدس بجدها الأدنى. كان 17% فقط من نزلاء الفنادق في العام 2024 من الزوار الدوليين، وهو تناقض صارخ مقارنة بالعام 2019، أي قبل الجائحة، حين بلغ عدد السواح من الخارج قرابة 83%. علاوة على ذلك، تظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تسجيل حوالي 464 ألف زيارة ليوم واحد إلى المواقع السياحية في الضفة الغربية خلال النصف الأول من العام 2024، وهو ما يمثل تراجعاً كبيراً بقرابة 75.8%

بصيفته الكاملة في الجريدة الرسمية حتى الآن.⁹ ومع هذا، عقد معهد «ماس» في العام 2022 جلسة طاولة مستديرة لمناقشة مسودة سابقة من القانون، مسلطاً الضوء على مخاوف كبيرة.¹⁰ حيث وجه لمسودة القانون السابقة انتقادات عديدة نظراً لغموض بعض بنودها وأحكامها المتقدمة، فضلاً عن فشلها في التوافق مع أهداف الإيرادات العامة الاستراتيجية للسلطة الفلسطينية. ودعت الطاولة المستديرة إلى إجراء مراجعة شاملة للقانون المقترح من خلال فتح حوار عام مع القطاعين المدني والخاص. وشملت التوصيات الرئيسية الأخرى الحد من الصلاحيات التقديرية الواسعة الممنوحة للسلطة التنفيذية، وتضمين نص القانون معدلات ضريبية تفصيلية ومحددة مسبقاً للقطاعات والمنتجات بدلاً من تركها لتقدير وزير المالية. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان القانون الجديد يتطرق لمثل هذه المقترحات.

في العام 2023، شكلت ضريبة القيمة المضافة نحو 34.6% من عائدات الضرائب المحلية، ما يجعلها أكبر مصدر منفرد للإيرادات المحلية.¹¹ في المقابل، شكلت ضريبة الدخل - وهي ضريبة تصاعدية توفر مرونة أكبر في السياسات الاجتماعية والاقتصادية - 27.7% فقط من عائدات الضرائب المحلية، والتي عادة ما يتم تحصيلها بشكل أساسي من العاملين في القطاع الرسمي والشركات الكبيرة.

على الرغم من أهميتها، تنتقد ضريبة القيمة المضافة لكونها بالأصل ضريبة تنازلية.¹² حيث تؤثر بشكل أكبر على الأفراد ذوي الدخل المنخفض لأنهم ينفقون معظم دخلهم على السلع الأساسية. كذلك تتحمل الشركات تكاليف الامتثال لضريبة القيمة المضافة من وقت وجهد إضافي ومصاريف محاسبية. كما تعاني أنظمة ضريبة القيمة المضافة من ثغرات تسمح

9 يمكن الاطلاع على ديوان الجريدة الرسمية من خلال الرابط التالي: www.ogb.gov.ps

10 https://mas.ps/cached_uploads/download/2022/03/29/

11 <https://www.pmf.ps/internal.php?var=11&tab=01>

12 <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/>

13 <https://tinyurl.com/yc4twjdx>

14 <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5834>

ومعدلات الإشغال القريبة من الصفر، بلغت الخسائر التي لحقت بالقطاع الفندقية في بيت لحم وحده 175 مليون دولار أميركي. وقد نجم هذا عن اعتماد القطاع الكبير على السياحة الدينية الدولية خلال مواسم الأعياد ما جعله هشاً وعرضة للتأثر بشكل خاص. وعلى الرغم من حركة السياحة الداخلية من فلسطيني الداخل المُحتل، إلا أنها لم تكن كافية لتعويض التراجع الحاد في أعداد الوافدين الدوليين، الأمر الذي أوقع بيت لحم وقطاع السياحة الفلسطيني بأكمله في أزمة.

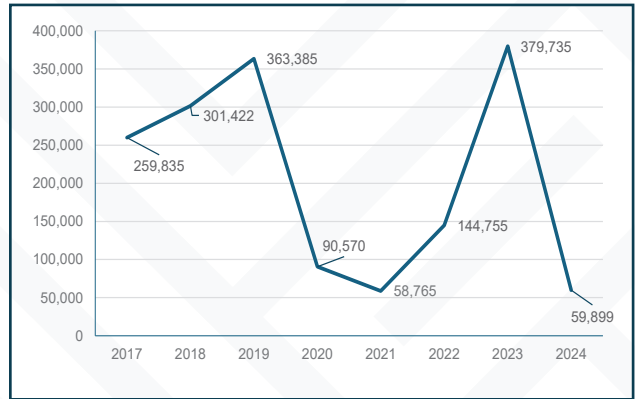
1.3 التداعيات الاقتصادية الكلية

خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2024، شهد قطاع خدمات الإقامة والطعام تراجعاً قارب على 40% في القيمة المضافة مقارنة بالفترة المناظرة من العام 2023.¹⁸ وقد تأثر كل من الطلب والعرض في قطاع السياحة بشدة، حيث أشار العرجا إلى أن إجمالي الخسائر منذ بداية الحرب على غزة قد شارب على 326 مليون دولار أميركي.¹⁹

كما كان لهذا الانخفاض تأثيرات مدمرة على القوى العاملة. ففي الضفة الغربية، انخفضت العمالة في قطاع السياحة بنحو 39.7% بين الربع الأول من العام 2023 والربع الأول من العام 2024، ولم يتبق سوى 24 ألف عامل - أي 3.8% فقط من إجمالي القوى العاملة في المنطقة.²⁰ أما في قطاع غزة، فكان الوضع أسوأ بكثير. فمنذ أكتوبر 2023، فقد 15,265 عاملاً في قطاع السياحة وظائفهم نتيجة تدمير ما يقارب 5,000 منشأة خدمية وسياحية. وكانت المطاعم وخدمات الإقامة الأكثر تضرراً، حيث دمرت 3,450 منشأة وأصبح 10,887 موظفا عاطلاً عن العمل.

مقارنة بنفس الفترة من العام 2023. نحو 90% من بين هذه الزيارات كانت لفلسطينيي الداخل المُحتل، و10% فقط من زوار وافدين من خارج فلسطين. كانت بيت لحم، والتي حظيت تاريخياً بمكانة خاصة كمركز للسياحة في الإجازات ومواسم الأعياد وتستحوذ على أكبر حصة من الإقامات الفندقية، المدينة الأكثر تضرراً. حيث شهدت المدينة تراجع الإقامات الفندقية بزهاء 89%، كما لم يتبق سوى أربعة من فنادقها البالغة 75 فندقاً تعمل.¹⁵ كذلك أدى هذا الانهيار إلى تراجع العمالة بنحو 86%، مع بقاء 400 عامل فندقية فقط اعتباراً من أيلول 2024. كما عانت الشركات الأخرى المعتمدة على السياحة، حيث أصبح 30% من سكان بيت لحم بلا دخل.¹⁶ كما تأثرت مدينة القدس أيضاً تأثراً شديداً، مع انخفاض بنحو 70% في الإقامات الفندقية.

الشكل 1: عدد نزلاء الفنادق في الضفة الغربية كما في منتصف العام، 2017-2024



1-3 المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

وبحسب إلياس العرجا، رئيس جمعية الفنادق العربية، فقد كان الدخل اليومي لمدينة بيت لحم في مواسم الأعياد ما قبل الحرب يقارب 300 ألف دولار أميركي، حيث كان نحو 9 آلاف زائر يقيمون في فنادقها.¹⁷ مع ذلك، في أعقاب الحرب على غزة،

18 <https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables>.

19 <https://tinyurl.com/4b58kpb9>

20 <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5834>

15 <https://www.wafa.ps/Pages/Details/110186>

16 <https://tinyurl.com/yc3py66w>

17 <https://tinyurl.com/3em8wwhx>

4- حركة التداول في كانون أول 2024

ارتفع مؤشر القدس بنحو 4.9% في شهر كانون أول 2024 ليغلق عند مستوى 475.3 نقطة في آخر يوم للتداول في الشهر.²¹ وبلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال الشهر 14.8 مليون سهم بقيمة 23 مليون دولار أميركي، ما يعكس زيادة بقرابة 63.5% في حجم التداول و92.4% في قيمة التداول مقارنة بشهر تشرين ثاني.

على أساس سنوي، سجل مؤشر القدس انخفاضاً بنحو 15.4% مقارنة بمستوى إغلاقه نهاية العام 2023. وخلال العام 2024، تم تداول 100.4 مليون سهم قيمتها 164.2 مليون دولار أميركي في بورصة فلسطين، ما يمثل انخفاضاً بقرابة 37.2% و50.4% في عدد وقيمة الأسهم على التوالي مقارنة بالعام 2023.

وبحسب رئيس مجلس إدارة بورصة فلسطين، سمير حليلة، كان العام 2024 أحد أكثر الأعوام صعوبة في تاريخ البورصة والاقتصاد الفلسطيني ككل. وأشار إلى الانهيار الكامل للمنظومة الاقتصادية في قطاع غزة والتراجع الحاد في القاعدة الإنتاجية في الضفة الغربية، ناهيك عن الارتفاع الكبير في معدلات البطالة.

